ورقة الحقائق

تحديث الاحتياجات في شمال شرق سوريا
الملف الوصفي لمحافظة الرقة

آب/أغسطس 2026 | سوريا

الرسائل الرئيسية

حققت محافظة الرقة أكبر قدر من التقدم نحو التعافي في شمال شرق سوريا، مدفوعةً بتحسّن ملحوظ في توفير خدمات الكهرباء والمياه، فضلًا عن تحسّن الوضع الأمني.

لا يزال الضعف الاقتصادي يشكّل عائقًا رئيسيًا أمام التعافي. فقد أدّت الزيادة في الأسعار، واللجوء المتزايد والواسع إلى استراتيجيات التكيّف المرتبطة بسبل العيش، والارتفاع الحاد في الاعتماد على القروض، إلى تقليص القدرة الشرائية للأسر، مما يبرز الحاجة إلى التحول نحو دعم التعافي طويل الأمد لسبل العيش، مع مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية الموجّهة.

وتسلّط التركيبة السكانية المتنوعة للمحافظة، بما في ذلك النسب الكبيرة من النازحين داخليًا والعائدين والعائدين من اللاجئين، الضوء على الحاجة إلى تقديم دعم متزامن لإيجاد حلول مستدامة للأسر النازحة، وضمان إعادة إدماج مستدامة للأشخاص العائدين إلى ديارهم.

أعلى ثلاثة احتياجات ذات أولوية، وفقًا لنسبة الأسر التي أبلغت عنها

29%	53%	76%
الصحة	الغذاء	سبل العيش

السياق والمبررات

في 30 كانون الثاني/يناير 2026، أبرمت الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا وحكومة سوريا اتفاقًا لوقف إطلاق النار، وشرعتا في عملية الدمج الرسمي لهياكل الحوكمة في محافظات الحسكة ودير الزور والرقة، إضافةً إلى منطقة عين العرب في محافظة حلب.

تمثّل الهدف الرئيسي من تحديث الاحتياجات في شمال شرق سوريا في تحديد أي تغيّرات جوهرية طرأت على الاحتياجات الإنسانية وأوجه الضعف بعد هذا التحول الكبير في سياق المنطقة، وذلك بالاستناد إلى البيانات الواردة في الملف التعريفي للاحتياجات في سوريا لشهر تشرين 1الأول/أكتوبر 2025 بوصفها خطًّا أساسياً للمقارنة. كما يتناول التحليل أوجه الاختلاف في مستويات الضعف بين فئات السكان والنواحي، بما يدعم توجيه الاستجابة استنادًا إلى الأدلة وتحديد الأولويات على أساس المناطق.

لمحة عامة عن التقييم

يُعدّ تحديث الاحتياجات في شمال شرق سوريا تقييمًا شاملًا ومتعدد القطاعات، أُعدّ بالتشاور مع القطاعات الإنسانية.

شمل التقييم مسحًا لـ 862 أسرة في 246 مجتمعًا محليًا ضمن 10 نواحٍ في محافظة الرقة. وجُمعت البيانات خلال الفترة الممتدة من 10 أيار/مايو إلى 3 حزيران/يونيو 2026، باستخدام نهج معاينة طبقية على مرحلتين. وأتاحت المنهجية إعداد تقديرات تمثيلية على مستوى النواحي، كما ضمنت تمثيل فئات سكانية رئيسية — وهي المقيمون والنازحون داخليًا والعائدون والعائدون من اللاجئين — على مستوى المحافظة، وذلك بمستوى ثقة بلغ 90% وهامش خطأ قدره 10%.

لمزيد من التفاصيل، يُرجى الاطلاع على قسمي لمحة عامة عن المنهجية والقيود.

الخريطة 1 : المناطق المعطاة في التقييم

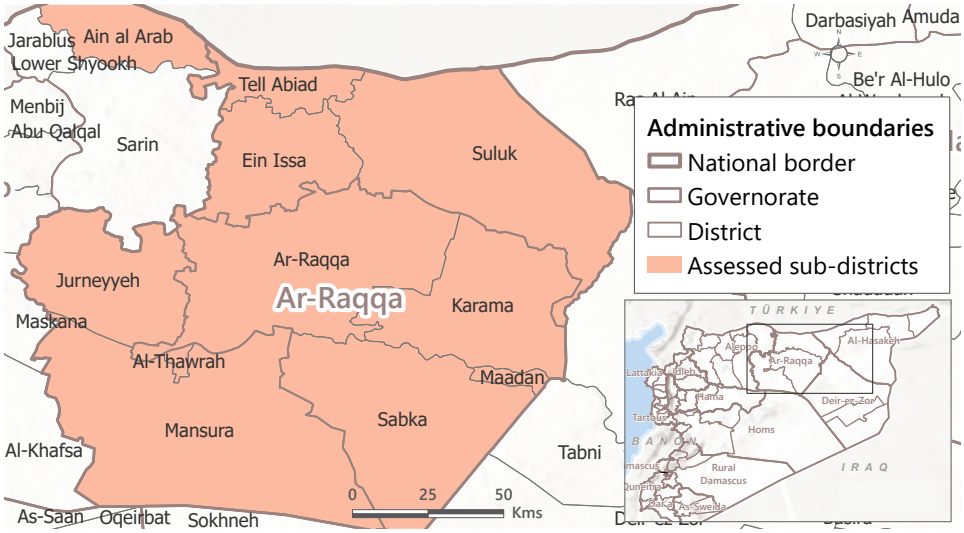

المصادر: REACH، 2026. إيروس، قرول

REACH Informing more effective humanitarian action

النزوح والعودة

كانت محافظة الرقة تضم التركيبة السكانية الأكثر تنوعًا بين المحافظات الشمالية الشرقية الثلاث، إذ شكّل المقيمون 52% من الأسر، إلى جانب نسب كبيرة من النازحين داخليًا (25%) والعائدين (12%) والعائدين من اللاجئين (11%). وكانت حركات العودة واضحة بشكل خاص في بعض النواحي، حيث شكّل العائدون 68% من الأسر في سلوك و64% في معدان، في حين بلغت نسبة العائدين من اللاجئين 38% في تل أبيض و31% في معدان.

ومن بين النازحين داخليًا المقيمين حاليًا في محافظة الرقة، أفاد 50% بأنهم يعتزمون البقاء في موقعهم الحالي خلال الأشهر الثلاثة التالية لجمع البيانات، بينما ارتفعت نوايا العودة من 5% في تشرين الأول/أكتوبر 2025 إلى 46% في أيار/مايو 2026، وهي النسبة الأعلى بين المحافظات الثلاث. وقد يعكس ذلك، جزئيًا، خصائص حركة النزوح؛ إذ ينحدر 60% من النازحين داخليًا في الرقة من محافظات حلب وحمص وحماة، وهي محافظات شهدت مستويات مرتفعة نسبيًا من العودة. وبالنسبة إلى النازحين داخليًا الذين يعتزمون العودة، كانت الرغبة العاطفية في العودة (52%) وتحسّن الاستقرار السياسي (45%) عاملي الجذب الأكثر ورودًا في الإفادات.

وبوجه عام، تشير ديناميات السكان في محافظة الرقة إلى تزامن مسارات متعددة للحلول المستدامة. فبينما توحي زيادة نوايا العودة بتحسّن الظروف بالنسبة إلى بعض النازحين داخليًا، فإن وجود أعداد كبيرة من النازحين داخليًا والعائدين والعائدين من اللاجئين يعني أن جهود التعافي ستحتاج إلى دعم كلٍّ من الأشخاص الذين يختارون البقاء والأشخاص العائدين، بالتوازي مع تعزيز الظروف اللازمة لإعادة إدماج مستدامة.

توزيع الأسر حسب الفئة السكانية (%)

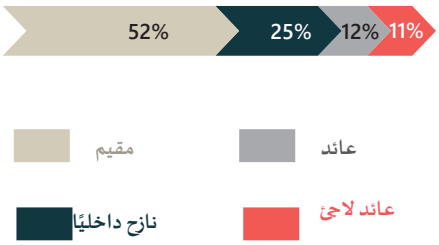

68% من الأسر في معدان كانت من العائدين.

المأوى والسكن والأرض والملكية

ظلّ الضرر الذي لحق بالمساكن واسع الانتشار نسبيًا في محافظة الرقة، إذ أفادت ما يقارب نصف الأسر (48%) بتعرّض مساكنها لشكل من أشكال الضرر. إلا أن حدة الأضرار كانت أقل بكثير مقارنةً بدير الزور، حيث صُنّف 93% من الأضرار المُبلّغ عنها على أنها طفيفة أو محدودة للغاية. وسُجّلت أعلى مستويات الضرر في السبخة (81%) ومعدان (69%). ومع ذلك، ظلّت أعمال الإصلاح صعبة، إذ شكّلت تكلفة اليد العاملة (94%) والمواد (61%) العائقين الأكثر شيوعًا وفقًا لإفادات الأسر. وبالنسبة إلى النازحين داخليًا، مثّلت الأوضاع في مناطق الأصل تحديًا إضافيًا؛ فقد أفاد 87% منهم بوجود أضرار في مساكنهم هناك، بما في ذلك 34% أبلغوا عن أضرار جسيمة أو انهيار كامل، الأمر الذي يشكّل عائقًا كبيرًا أمام العودة.

وبالإضافة إلى الأضرار المادية، ستكون أوضاع السكن والأرض والملكية عاملًا مهمًا في تحديد الحلول المستدامة. وعلى الرغم من أن معظم النازحين داخليًا كانوا يقيمون في مساكن فردية ضمن المجتمع المحلي (71%)، فإن ترتيبات إقامتهم كانت غالبًا هشة؛ إذ كان 54% منهم مستضافين مجانًا، بينما كان 32% يقيمون بموجب اتفاقات شفهية غير رسمية. كما كان 14% يقيمون في المخيمات و9% في مراكز جماعية. ومع بدء إغلاق المخيمات في إطار رؤية «لا مخيمات، لا خيام»، ستزداد أهمية ضمان ترتيبات سكنية آمنة ومستدامة للنازحين داخليًا الذين ينتقلون إلى المجتمعات المحلية ويسعون إلى الاندماج فيها. وفي الوقت نفسه، تفرض التركيبة السكانية المتنوعة لمحافظة الرقة، التي تضم أعدادًا كبيرة من النازحين داخليًا والعائدين والعائدين من اللاجئين، ضرورة أن توازن جهود التعافي بين توفير حلول مستدامة للأسر النازحة وضمان إعادة إدماج مستدامة للعائدين، مع التأكد من أن تكون أي عودة طوعية وآمنة وكريمة.

أعلى ثلاث نواحٍ من حيث نسبة الأسر التي أبلغت عن أضرار في المساكن

23% من الأسر النازحة داخليًا في محافظة الرقة كانت تقيم في مخيمات أو مراكز جماعية

المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (WASH)

تحسّن الوصول إلى المياه بدرجة كبيرة في محافظة الرقة بين تشرين الأول/أكتوبر 2025 وأيار/مايو 2026، مدفوعًا بالتوسع الملحوظ في خدمات المياه المنقولة عبر شبكات الأنابيب. فقد ارتفعت نسبة الأسر التي تعتمد على المياه المنقولة عبر الأنابيب إلى داخل المنزل بوصفها مصدرها الرئيسي لمياه الشرب من 67% إلى 88%، مما أسهم في تسجيل محافظة الرقة أدنى مستوى لانعدام الأمن المائي لدى الأسر في شمال شرق سوريا (18%).

وعلى الرغم من هذا التقدم، ظلّ انعدام الأمن المائي أعلى في الثورة (65%) ومعدان (40%)، وكذلك بين الأسر النازحة داخليًا (22%)، مما يشير إلى أن بعض الأسر لم تستفد بعد من هذه التحسينات بالقدر نفسه. وبوجه عام، تمثل هذه النتائج تحسنًا كبيرًا في توفير الخدمات الأساسية، وتسلّط الضوء على دور البنية التحتية العامة للمياه، التي أُعيد تأهيلها، في دعم التعافي الأوسع نطاقًا في محافظة الرقة.

انعدام الأمن المائي (مؤشر HWISE-4)، بحسب نسبة الأسر

الكهرباء

الخريطة 2: نسبة الأسر التي أفادت بأن شبكة الكهرباء الرئيسية هي مصدرها الأساسي للكهرباء، بحسب الناحية

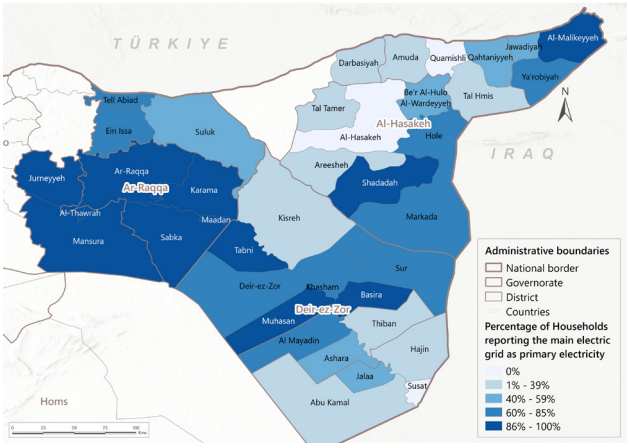

تحسّن الوصول إلى الكهرباء بدرجة كبيرة في محافظة الرقة بين تشرين الأول/أكتوبر 2025 وأيار/مايو 2026. فقد ارتفعت نسبة الأسر المتصلة بشبكة الكهرباء الرئيسية من 62% إلى 90%، مسجّلةً أقوى تحسّن على مستوى شمال شرق سوريا.

وقد انعكس ذلك في بلوغ متوسط عدد ساعات توافر الكهرباء 13 ساعة يوميًا، وهو الأعلى بين المحافظات الثلاث. وحتى في سلوك، التي سجّلت أدنى نسبة اتصال بالشبكة في محافظة الرقة (58%)، حصلت الأسر على الكهرباء لمدة وسيطية بلغت سبع ساعات يوميًا، وهي مدة لا تزال تتجاوز الوسيط المسجّل في محافظة دير الزور.

التعليم

ارتفعت نسبة الالتحاق الإجمالية بالمدارس من 68% في تشرين الأول/أكتوبر 2025 إلى 73% في أيار/مايو 2026، في حين بقيت ظروف التعلّم على حالها؛ إذ ظلت نسبة الأسر التي أفادت بأن الأطفال يرتادون المدارس في ظروف مقبولة عند نحو 65%. وسُجّلت أعلى معدلات الالتحاق في الجرنية (90%) وتل أبيض (82%)، بينما أبلغت عين عيسى (51%) ومعدان (55%) عن أدنى المعدلات. كما تفاوتت ظروف المدارس في أنحاء المحافظة، حيث أبلغت معدان (39%) وعين عيسى (47%) عن أدنى مستويات ظروف التعلّم المقبولة. وشملت القيود الرئيسية التكلفة (34%) ومشاركة الأطفال في أنشطة مدرّة للدخل (14%).

73%

من الأسر في محافظة الرقة كان جميع أطفالها في سنّ الدراسة ملتحقين بالمدرسة خلال العام الدراسي 2025–2026

وتفاوت الالتحاق بالمدارس أيضًا بين الفئات السكانية. فقد سجّل الأطفال من أسر العائدين أدنى معدلات الالتحاق (68%)، مقارنةً بالأطفال من الأسر النازحة داخليًا (69%) والمقيمة (75%) والعائدة من اللجوء (79%). وتعكس هذه النتائج الآثار المستمرة للنزاع على نظام التعليم في محافظة الرقة، كما تشير في الوقت نفسه إلى الاستعادة التدريجية للخدمات التعليمية. فقد لحقت أضرار بالعديد من المدارس خلال النزاع، ولا تزال تواجه فجوات في البنية التحتية والأثاث والكوادر التعليمية. وتمثل التدابير الحكومية الأخيرة، بما في ذلك زيادة رواتب المعلمين والخطط الرامية إلى إعادة تأهيل 10 مدارس في أنحاء المحافظة، خطوات مهمة نحو استعادة الخدمات التعليمية. غير أن تحسين مخرجات التعليم سيتطلب مواصلة إعادة تأهيل البنية التحتية المدرسية، بالتوازي مع اتخاذ تدابير لمعالجة العوائق الاقتصادية وغيرها من العوائق التي لا تزال تحول دون التحاق الأطفال.

النواحي ذات أدنى نسب مُبلّغ عنها لظروف التعلّم المدرسية المقبولة، بحسب نسبة الأسر

الناحية	% of HH
معددان	39%
عين عيسى	47%
سلوك	50%

الصحة

انخفض مستوى الوصول العام إلى الرعاية الصحية في محافظة الرقة بين تشرين الأول/أكتوبر 2025 وأيار/مايو 2026، إذ أفادت 89% من الأسر بأنها تمكّنت من الوصول إلى الرعاية الصحية عند الحاجة في أيار/مايو 2026، مقارنةً بـ99% في تشرين الأول/أكتوبر 2025. وتفاوت مستوى الوصول على امتداد المحافظة، حيث سُجّلت أدنى النسب في معدان (57%) وسلوك (66%).

كما طرأ تغيّر ملحوظ على أنواع الخدمات الصحية التي اعتمدت عليها الأسر. فقد ارتفع استخدام المرافق الصحية العامة من 56% في تشرين الأول/أكتوبر إلى 70% في أيار/مايو، رغم أن المرافق الخاصة ظلت المصدر المفضّل للرعاية (80%). ويتناقض ذلك مع بيانات نظام رصد توافر الموارد الصحية والخدمات الصحية (HeRAMS)، التي تشير إلى استمرار القيود المفروضة على قدرة القطاع الصحي العام؛ فعلى الرغم من أن جميع المستشفيات العامة الأربعة كانت تعمل جزئيًا على الأقل، فإن 89% من المراكز الصحية العامة لم تكن عاملة. وقد يُعزى هذا التباين جزئيًا إلى اختلاف توقيت جمع البيانات. كما انخفض استخدام المرافق الصحية المدعومة من المنظمات غير الحكومية انخفاضًا كبيرًا، من 28% إلى 6%، في ظل انخفاضات كبيرة في تمويل الخدمات الصحية الإنسانية وتراجع تقديم الخدمات من جانب المنظمات غير الحكومية.

النواحي ذات أدنى نسب مُبلّغ عنها للوصول إلى الرعاية الصحية عند الحاجة، بحسب نسبة الأسر

الناحية	% of HH
معدان	57%
سلوك	66%
تل ابيض	72%

Tظلّت تكاليف العلاج العائق الأكثر شيوعًا أمام الوصول إلى الرعاية الصحية، إذ أبلغت عنها 80% من الأسر. وانخفضت نسبة الأسر التي أفادت بعدم توافر الخدمات من 36% إلى 15%، في حين ارتفعت نسبة الأسر التي أشارت إلى طول فترات الانتظار من 24% إلى 38%.

وبوجه عام، تشير النتائج إلى تحوّل تدريجي نحو اعتماد أكبر على خدمات الرعاية الصحية العامة في محافظة الرقة، بالتزامن مع انخفاض كبير في استخدام الخدمات المدعومة من المنظمات غير الحكومية. ومع ذلك، فإن الفجوات الكبيرة في قدرة القطاع الصحي العام، إلى جانب استمرار العوائق أمام الوصول إلى الرعاية، تشير إلى أن استعادة النظام الصحي لم تكتمل بعد. وسيكون تعزيز الخدمات العامة، بالتوازي مع معالجة القدرة على تحمّل التكاليف وغيرها من العوائق المتبقية أمام الوصول، أمرًا مهمًا للحفاظ على التقدم المحرز، فيما تواصل المحافظة مسارها نحو مزيد من التعافي.

التغذية

تحسّن الوصول إلى خدمات التغذية للأسر التي تحتاج إلى الدعم، بما في ذلك علاج سوء التغذية، والتجريع ضد الديدان، وتقديم مكملات فيتامين A، بشكل ملحوظ في الرقة، حيث ارتفع من 10% في تشرين الأول/أكتوبر 2025 إلى 43% في أيار/مايو 2026. ومع ذلك، ظل أكثر من نصف الأسر التي تحتاج إلى الدعم غير قادرة على الوصول إلى الخدمات، حيث أفادت 29% من الأسر غير القادرة على الوصول إليها بأن عدم توفر المرافق كان العائق الرئيسي أمام الحصول عليها.

كما تفاوت الوصول إلى الخدمات بشكل كبير بين مختلف الفئات السكانية؛ إذ أفادت 16% فقط من الأسر التي تعيلها نساء بأنها تمكنت من الوصول إلى خدمات التغذية عند الحاجة، مقارنةً بـ56% من الأسر النازحة داخليًا، في حين لم تُبلغ أي من الأسر العائدة أو العائدة اللاجئة التي شملها الاستطلاع وكانت بحاجة إلى الخدمات عن تمكنها من الوصول إليها. وقد يشير هذا التفاوت إلى أن أنشطة التوعية بخدمات التغذية وتقديمها لا تزال أكثر سهولة في المناطق التي تستضيف السكان النازحين، مثل المخيمات ومراكز الإيواء الجماعي، بينما يواجه السكان العائدون عوائق أكبر في الوصول إلى الخدمات المتاحة أو معرفة وجودها.

أمراض الأطفال

كما انخفضت نسبة الإبلاغ عن إصابة الأطفال بالأمراض، حيث تراجعت نسبة الأسر التي أبلغت عن إصابة أحد الأطفال دون سن الخامسة بالمرض خلال الأسبوعين السابقين لجمع البيانات من 25% في تشرين الأول/أكتوبر إلى 17% في أيار/مايو. وكانت الحمى والإسهال والسعال من أكثر الأعراض التي تم الإبلاغ عنها شيوعًا.

وعلى الرغم من أن هذا التحسن يُعد مؤشرًا إيجابيًا، فإنه لا ينبغي أن يُعزى بشكل كامل إلى زيادة الوصول إلى خدمات التغذية، إذ تتأثر أمراض الطفولة بعوامل متعددة، بما في ذلك الموسمية، والمياه والصرف الصحي والنظافة (WASH)، والظروف المعيشية. فقد تزامن التقييم الذي أُجري في تشرين الأول/أكتوبر مع بداية الطقس الأكثر برودة، كما سجلت الرقة أيضًا تحسنًا ملحوظًا في الأمن المائي بين فترتي التقييم.

الخلاصة

بشكل عام، سجلت الرقة تحسنًا ملحوظًا في كل من الوصول إلى خدمات التغذية وانخفاض معدلات الإبلاغ عن أمراض الأطفال. ومع ذلك، ظل أكثر من نصف الأسر التي تحتاج إلى دعم تغذوي غير قادرة على الوصول إلى الخدمات، مع وجود فجوات واضحة بشكل خاص بين الأسر التي تعيلها نساء، والأسر العائدة، والأسر من العائدين اللاجئين.

لذلك، سيظل توسيع نطاق تغطية الخدمات لتشمل المناطق الواقعة خارج مواقع استضافة النازحين، وضمان وصول أكثر إنصافًا إلى الخدمات بين مختلف الفئات السكانية أمرًا مهمًا للحفاظ على التحسن المحرز في صحة الأطفال.

الأمن الغذائي

في أعقاب موسم الأمطار الجاف بشكل استثنائي خلال عامي 2024/2025، أسهم تحسّن الهطولات المطرية خلال عامي 2025/2026 في تعزيز الإنتاج الزراعي في محافظة الرقة. ومن بين الأسر المنخرطة في إنتاج المحاصيل، أفادت 60% بتحقيق محاصيل أكبر مقارنةً بالسنوات السابقة. إلا أن فيضانات أوسع نطاقًا وقعت على امتداد نهر الفرات في أواخر أيار/مايو 2026؛ وبما أن جمع البيانات كان قد اكتمل بالفعل، فإن هذه النتائج لا تعكس آثار الفيضانات على الإنتاج الزراعي أو سبل العيش أو الأمن الغذائي.

ولم تؤدِّ زيادة المحاصيل مباشرةً إلى تحسّن الأمن الغذائي للأسر، إذ يدعم الإنتاج الزراعي الدخل أساسًا بدلًا من تلبية الاستهلاك الذاتي. فلم تعتمد سوى 10% من الأسر على إنتاجها الخاص بوصفه مصدرها الرئيسي للغذاء، في حين اشترت 90% من الأسر غذاءها أساسًا، مما جعلها شديدة التأثر بأسعار السوق. ومنذ شباط/فبراير، ارتفعت أسعار المواد الغذائية في أنحاء شمال شرق سوريا بنحو 5%، بما في ذلك زيادة قدرها 25% في سعر الخبز، الأمر الذي فرض ضغطًا إضافيًا على القدرة الشرائية للأسر.

وبوجه عام، أفادت 87% من الأسر بتحقيق درجة مقبولة لاستهلاك الغذاء (FCS)، رغم تركز النتائج الأضعف في معدان، حيث سجّلت 20% من الأسر درجة استهلاك غذائي ضعيفة. وبرزت صورة أكثر إثارة للقلق من خلال مؤشر استراتيجيات التكيّف المختزلة (rCSI)، إذ أفادت 57% من الأسر بوجود مستوى متوسط أو مرتفع من استخدام استراتيجيات التكيّف. وكانت الاستعاضة عن الأغذية المفضّلة بأغذية أقل تفضيلًا الاستراتيجية الأكثر شيوعًا، بمتوسط بلغ 2.5 يومًا في الأسبوع. وكان ارتفاع مؤشر rCSI منتشرًا بشكل خاص بين فئة العائدين (15%)، ولا سيما في معدان، حيث يشكّل الأشخاص الذين عادوا خلال هذا العام 69% من السكان.

مؤشر FCS، حسب % الأسر

مقبول	على الحد	ضعيف
87%	12%	1%

20% من الأسر في معدان سجّلت درجة ضعيفة في مؤشر استهلاك الغذاء (FCS)

مؤشر استراتيجيات التكيّف

مرتفع	متوسط	منخفض
7%	50%	43%

سبل العيش

برزت سبل العيش كمصدر قلق ملحّ بشكل خاص في الرقة بين تشرين الأول/أكتوبر 2025 وأيار/مايو 2026. فقد انخفضت نسبة الأسر التي تلجأ إلى استراتيجيات الطوارئ لتلبية احتياجاتها الأساسية، وفق ما يقيسه مؤشر استراتيجيات التأقلم المرتبطة بسبل العيش (LCSI-EN)، بنسبة 33% إلى 11%. غير أن هذا التحسن يخفي وراءه اتساعاً أوسع في ضغوط سبل العيش: فقد تراجعت نسبة الأسر التي لا تعتمد أي استراتيجيات للتأقلم من 14% إلى 2% فقط، في حين لجأت 70% من الأسر إلى استراتيجيات الأزمة، مثل بيع الأصول الإنتاجية. ويشير ذلك إلى أنه على الرغم من تراجع عدد الأسر التي تلجأ إلى أشد أشكال التأقلم قسوة، إلا أن الضغوط الاقتصادية أصبحت أكثر انتشاراً، ما دفع أسراً كانت في السابق في وضع أفضل نسبياً إلى تبني استراتيجيات قد تقوّض قدرتها على الصمود على المدى الأطول. وإجمالاً، ظلت 73% من الأسر غير قادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية أو قادرة على تلبيتها جزئياً فقط، وكان ارتفاع الأسعار (94%) وغياب فرص العمل (72%) أكثر العوائق المُبلغ عنها شيوعاً.

مؤشر استراتيجيات التأقلم المرتبطة بسبل العيش (LCSI-EN)، حسب النسبة المئوية للأسر

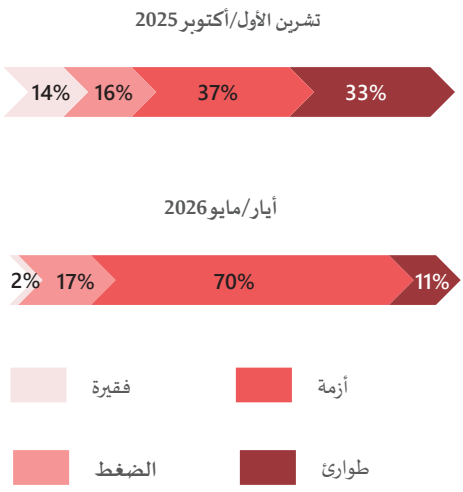

وتعزز مصادر دخل الأسر هذه الصورة. فقد انخفض الدخل من الإنتاج الزراعي الخاص انخفاضاً كبيراً من 53% إلى 19%، وإن كان ينبغي تفسير ذلك في ضوء إجراء جمع البيانات في نهاية موسم الشح، حين تكون الإيرادات الزراعية عادةً في أدنى مستوياتها. وارتفع العمل بأجر من 43% إلى 51%، وتضاعف العمل غير المنتظم (العرضي) تقريباً من 22% إلى 41%، في حين تراجعت التحويلات المالية من 21% إلى 10%، وهو ما قد يعكس تزايد عودة اللاجئين. والأهم من ذلك، ارتفع الاعتماد على القروض كمصدر للدخل ارتفاعاً حاداً من 1% فقط إلى 39%، في حين أصبحت المساعدات الإنسانية شبه معدومة (من 3% إلى أقل من 1%). ويشير هذا الارتفاع الحاد في الاقتراض إلى أن العمل ومصادر الدخل المستدامة الأخرى لم تكن كافية لتغطية احتياجات العديد من الأسر.

وينعكس ذلك في الضغط المتنامي على القدرة الشرائية للأسر. فقد انخفض متوسط الدخل الشهري المُبلغ عنه بنسبة 16% بين تشرين الأول/أكتوبر 2025 وأيار/مايو 2026، في حين ارتفعت سلة الإنفاق الأدنى للبقاء بنسبة 8.4%، ما أدى إلى تقلص الهامش الفاصل بين متوسط الدخل وسلة الإنفاق الأدنى للبقاء (SMEB) بنسبة 95%. والأكثر إثارة للقلق أنه عند استبعاد القروض والمساعدات الإنسانية والاقتصار على مصادر الدخل المستدامة فقط، ينخفض متوسط الدخل إلى ما دون سلة الإنفاق الأدنى للبقاء، ما ينتج عنه فجوة سلبية. ويشير ذلك إلى أن الاقتراض بات يساعد الأسر بشكل متزايد على سد الفجوة بين الدخل المستدام والحد الأدنى لتكلفة تلبية الاحتياجات الأساسية.

متوسط الدخل الشهري - سلة الإنفاق الأدنى للبقاء (SMEB)

	التغير	ايار 2026	2025 نيسان/أبريل
الدخل	▼ -16.0%	2,300,000	2,738,100
SMEB	▲ +8.4%	2,266,162	2,090,460

الحماية والذخائر غير المنفجرة (UXO)

تحسّنت أوضاع الحماية في محافظة الرقة بدرجة كبيرة بين تشرين الأول/أكتوبر 2025 وأيار/مايو 2026. فقد انخفضت نسبة الأسر التي أبلغت عن وجود تهديدات تؤثر في قدرتها على الوصول إلى الموارد أو سبل العيش اللازمة لتلبية احتياجاتها الأساسية خلال الأشهر الثلاثة السابقة، من 45% إلى 11%، رغم استمرار ارتفاع هذه المخاوف في معدان (32%).

كما انخفضت المخاوف المتعلقة بحماية النساء والفتيات انخفاضًا ملحوظًا. فقد تراجعت بشدة نسبة الأسر التي أفادت بأن النساء والفتيات يتجنبن مناطق في مجتمعاتهن المحلية بسبب مخاوف أمنية، من 40% إلى 3% فقط. ومن بين النسبة الصغيرة من الأسر التي واصلت الإبلاغ عن هذه المخاوف، ظلت الأسواق (72%) الموقع الأكثر تجنبًا، مما يشير إلى استمرار بعض العوائق أمام وصول النساء بأمان إلى سبل العيش والخدمات الأساسية. وأفادت أقل من 1% من الأسر بأن أطفالًا دون سن 18 عامًا يعيشون بعيدًا عن المنزل، وهي نسبة أقل بكثير من مثيلاتها في المحافظات الأخرى بشمال شرق سوريا. وتؤكد مؤشرات أخرى هذا التحسن الأوسع نطاقًا.

وارتفعت نسبة الأسر التي أفادت بقدرتها على التنقل بحرية دون مواجهة مخاوف تتعلق بالحماية ارتفاعًا كبيرًا، من 21% إلى 72%، بالتزامن مع استقرار البيئة الأمنية والإدارية عقب تولّي حكومة سوريا السيطرة الإدارية في كانون الثاني/يناير 2026. كما ارتفعت إمكانية الوصول إلى الوثائق المدنية من 76% إلى 93%. وكان التلوث بالذخائر غير المنفجرة محدودًا عمومًا في أنحاء المحافظة، إلا أن بؤرًا مهمة ظلت قائمة في عين عيسى (46%) وتل أبيض (15%)، وهما منطقتان تقعان على الحدود مع عين العرب، حيث لا تزال التوترات مرتفعة بين قوات سوريا الديمقراطية (قسد) والقوات التابعة لحكومة سوريا.

المساءلة تجاه المتضررين (AAP)

أعلى 3 احتياجات ذات أولوية مُبلَّغ عنها حسب النسبة المئوية للأسر

1. **سبل العيش (76%)**
2. **الغذاء (53%)**
3. **الصحة (29%)**

ظلت الاحتياجات ذات الأولوية لدى الأسر في الرقة متسقة إلى حدٍّ كبير بين تشرين الأول/أكتوبر 2025 وأيار/مايو 2026، حيث استمرت سبل العيش والغذاء والصحة في الترتّب ضمن أكثر الأولويات المُبلغ عنها تكراراً. ففي حين كان الغذاء (49%) هو الاحتياج الأكثر شيوعاً في تشرين الأول/أكتوبر، برزت سبل العيش (76%) كأعلى أولوية في أيار/مايو، ما يعكس استمرار الضغوط الاقتصادية. ومع ذلك، ظل الغذاء يشكّل مصدر قلق رئيسياً، إذ احتل المرتبة الثانية بارتفاع طفيف إلى 53% من الأسر. وتراجعت مياه الشرب تراجعاً كبيراً كأولوية، من 42% إلى 8%، ما يشير إلى تحسّن فرص الوصول إليها. كما أفادت 34% من الأسر بأن سداد الديون يشكّل أولوية لديها، ما يعكس استمرار الضغط المالي.

وعند سؤال الأسر عن الجهة الأنسب لتلبية احتياجاتها ذات الأولوية، أعربت غالبيتها عن تفضيلها للمنظمات الإنسانية (53%)، مقارنةً بالحكومة المركزية (17%) والسلطات المحلية (16%). وعزا المستجيبون هذا التفضيل بشكل أساسي إلى ما تملكه المنظمات الإنسانية من موارد وسرعة في الاستجابة. وكانت المساعدات النقدية (93%) والمساعدات الغذائية العينية (78%) والقسائم (60%) هي طرائق المساعدة المفضّلة.

وفيما يتعلق بالتطلع نحو تعافي سبل العيش، منحت 37% من الأسر الأولوية لدعم الأنشطة الزراعية، ما يعكس أهمية الزراعة لاقتصاد الرقة. كما حدّدت الأسر الوصول إلى التمويل (94%)، والأصول والمعدات الإنتاجية (83%)، والتدريب المهني (52%)، وإعادة تأهيل البنية التحتية (21%) كعوامل تمكينية رئيسية لتعافي سبل العيش. وإجمالاً، تشير النتائج إلى ضرورة التحوّل تدريجياً نحو تعافي سبل العيش على المدى الطويل، مع الاستمرار في دعم الأسر ذات الاحتياجات الفورية. ويبرز التركيز القوي على الدعم الزراعي والتمويل والأصول الإنتاجية فرصاً لتعزيز توليد الدخل المستدام والحدّ من اعتماد الأسر على القروض واستراتيجيات التأقلم السلبية.

الخلاصة وانعكاساتها على الاستجابة

حققت الرقة بعضاً من أبرز مظاهر التقدّم نحو التعافي في شمال شرق سوريا، بدعمٍ من تحسّناتٍ ملموسة في خدمات المياه والكهرباء، وتوسّع حرية الحركة، وتحسّن البيئة الحمائية. إلا أن الهشاشة الاقتصادية لا تزال تشكّل عائقاً رئيسياً أمام التعافي. فرغم تراجع التأقلم القائم على استراتيجيات الطوارئ، أصبح التأقلم المرتبط بسبل العيش أكثر انتشاراً، وارتفع الاعتماد على القروض ارتفاعاً حاداً، ولا تزال مصادر الدخل المستدامة غير كافية لتمكين العديد من الأسر من تلبية الحد الأدنى من متطلبات الإنفاق. ويشير ذلك إلى ضرورة التحوّل تدريجياً نحو التعافي طويل الأمد لسبل العيش، مع الاستمرار في تقديم الدعم الإنساني الموجّه للأسر ذات الاحتياجات الفورية.

وفي الوقت نفسه، يستدعي التنوّع في التركيبة السكانية للرقة اعتماد مسارات متعددة للحلول الدائمة. ويُعدّ ارتفاع نوايا العودة لدى النازحين داخلياً أمراً مشجعاً، إلا أن جهود التعافي يجب أن توازن بين تحقيق الاندماج المحلي المستدام للنازحين الراغبين بالبقاء، وتقديم دعم إعادة الاندماج للعائدين وللاجئين العائدين، لا سيما مع بدء إغلاق المخيمات.

نظرة عامة على المنهجية والقيود

يُعد تحديث الاحتياجات في شمال شرق سوريا تقييمًا شاملًا ومتعدد القطاعات، أُعِدّ بالتشاور مع شركاء القطاعات الإنسانية بهدف توجيه الاستجابة الإنسانية وبرامج التعافي المبكر في مختلف أنحاء شمال شرق سوريا. وشمل التقييم مسحًا لـ 3,235 أسرة موزعة على 763 مجتمعًا محليًا ضمن 39 ناحية في محافظات الحسكة ودير الزور والرقة.

اعتمد التقييم تصميمًا للمعاينة الطبقية من مرحلتين بهدف إعداد تقديرات ممثلة على مستوى الناحية (المستوى الإداري الثالث)، وكذلك للفئات السكانية الرئيسية الأربع داخل كل محافظة، وهي: السكان المقيمون، والنازحون داخليًا، والعائدون، واللاجئون العائدون. وأُعِدّ إطار المعاينة بالاستناد إلى تقييم حركة السكان وخط الأساس الصادر عن مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة (IOM-DTM) في تشرين الأول/أكتوبر 2025، في حين جرى اشتقاق تقديرات أعداد الأسر استنادًا إلى وسيط حجم الأسرة الخاص بكل ناحية.

صُممت منهجية المعاينة لتحقيق هدفين متكاملين:

إعداد تقديرات ممثلة على مستوى الناحية.

إتاحة إجراء تحليل ممثل للفئات السكانية الأربع على مستوى المحافظة.

ولتحقيق ذلك، حُسبت متطلبات حجم العينة بصورة منفصلة لضمان التمثيل الجغرافي وتمثيل الفئات السكانية، ثم حُدد حجم العينة النهائي لكل تركيبة من الناحية والفئة السكانية باعتماد القيمة الأكبر من الحجمين المحسوبين. واختيرت المجتمعات المحلية باستخدام أسلوب الاحتمال المتناسب مع حجم السكان، تلاه اختيار الأسر عشوائيًا داخل المجتمعات المحلية المشمولة بالعينة.

استهدف التقييم تحقيق مستوى ثقة قدره 90% وهامش خطأ قدره 10%. وجُمعت البيانات من خلال مقابلات مباشرة مع الأسر باستخدام منصة KoBoToolbox واستبيانات منظمة أُعدّت بالتشاور مع شركاء القطاعات الإنسانية.

ينبغي تفسير النتائج في ضوء القيود الآتية:

قابلية المقارنة

على الرغم من أن استخدام منهجية المعاينة والإطار السكاني نفسيهما يدعم المقارنة مع ملف الاحتياجات في سوريا لشهر تشرين الأول/أكتوبر 2025، ينبغي تفسير النتائج بوصفها اتجاهات إرشادية، لا تغيرات خضعت لاختبارات إحصائية. ويعود ذلك إلى اعتماد التقييم على معاينة مقطعية متكررة بدلًا من تتبع الأسر نفسها بمرور الوقت.

التغطية

استُبعدت نتائج عين العرب في محافظة حلب من ورقة الحقائق هذه، لأن قيود الوصول حالت دون جمع عينة ممثلة. كما تعذر الوصول إلى رأس العين في محافظة الحسكة خلال فترة جمع البيانات، ولذلك استُبعدت من التقييم.

التوقيت

انتهى جمع البيانات قبل وقوع الفيضانات التي شهدتها المناطق الممتدة على طول نهر الفرات في أواخر أيار/مايو 2026، والتي أثرت في محافظتي دير الزور والرقة. وبناءً على ذلك، لا تعكس النتائج آثار هذه الفيضانات.

يُرجى الرجوع إلى الشروط المرجعية ومجموعة البيانات والتحليل لمزيد من التفاصيل.

تغطية التقييم

الناحية	التجمعات السكانية المُقيَّمة	الأسر المُقيَّمة	ربّة الأسرة (أنثى)	رب الأسرة (ذكر)
الرقة	57	128	5%	95%
السبخة	11	78	17%	83%
الكرامة	25	74	5%	95%
معدان	11	97	19%	81%
تل أبيض	17	98	7%	93%
كوكس	35	72	3%	97%
عين عيسى	38	67	6%	94%
الثورة	3	71	23%	77%
منصورة	18	79	6%	94%
جرنية	32	98	3%	97%
الإجمالي	246	862	9%	91%

عن REACH

تعمل مبادرة REACH على تيسير تطوير أدوات ومنتجات معلوماتية تعزّز قدرة الجهات الفاعلة في المجال الإنساني على اتخاذ قرارات مبنية على الأدلة في سياقات الطوارئ والتعافي والتنمية. وتشمل المنهجيات التي تعتمدها REACH جمع البيانات الأولية والتحليل المعمّق، وتُنفَّذ جميع الأنشطة من خلال آليات التنسيق الإنساني المشتركة بين الوكالات. وتُعدّ REACH مبادرة مشتركة بين منظمة IMPACT Initiatives، ومنظمة ACTED، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث - برنامج التطبيقات الساتلية العملياتية (UNITAR-UNOSAT).

REACH Informing more effective humanitarian action

ملاحظات ختامية

1. كان ملف الاحتياجات في سوريا لعام 2025 تقييمًا أسريًا وطنيًا متعدد القطاعات غير منشور، صُمم لتوفير نتائج ممثلة على مستوى الناحية ودعم تحليل الاحتياجات المشتركة بين القطاعات والتخطيط الإنساني.

2. تُعرّف فرقة العمل المعنية بالنازحين داخليًا «السكان المقيمين» بأنهم الأفراد أو مجموعات الأشخاص الذين يقيمون حاليًا في مجتمعاتهم الأصلية، أو في المجتمعات التي كانت تمثل مكان إقامتهم الدائمة قبل الأزمة السورية. وتشمل هذه الفئة السكان الذين لم يسبق لهم النزوح، فضلًا عن السكان الذين سبق أن نزحوا وعادوا إلى مجتمعاتهم خلال السنوات الماضية. وتتألف هذه الفئة السكانية عمومًا من الأفراد الموجودين في المجتمع المحلي الذين لا يُعدّون من النازحين داخليًا أو العائدين

3. لم يُدرج العائدون واللاجئون العائدون بوصفهم فئات سكانية في ملف الاحتياجات في سوريا لعام 2025.
4. مجموعة تنسيق وإدارة المخيمات (CCCM)، والمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، ومبادرة IMPACT–REACH، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR). مسح نوايا تنقل النازحين داخليًا في سوريا. تشرين الثاني/نوفمبر 2025.
5. يُعد مقياس تجارب انعدام الأمن المائي لدى الأسر، بنسخته المختصرة المكونة من أربعة بنود (HWISE-4)، مقياسًا معتمدًا يُستخدم لقياس انعدام الأمن المائي لدى الأسر استنادًا إلى تجاربها خلال الأسابيع الأربعة السابقة.
6. الشركة السورية للكهرباء. وصول محولة كهربائية جديدة إلى محطة تحويل التيم. تموز/يوليو 2026.
7. الجمهورية العربية السورية. 2026. مرسوم رئاسي يقضي بزيادة رواتب العاملين في عدد من القطاعات في سوريا. آذار/مارس 2026.
8. وزارة الصحة في الجمهورية العربية السورية ومنظمة الصحة العالمية (WHO). نظام رصد توافر الموارد والخدمات الصحية (HeRAMS) لعام 2025. 2021-2025.
9. شبكة أنظمة الإنذار المبكر بالمجاعة (FEWS NET). 2026. انعدام الأمن والجفاف والقيود الاقتصادية تؤدي إلى نتائج تتوافق مع مستوى الأزمة في سوريا. شباط/فبراير 2026.
10. صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA). 2026. تحديث عاجل: فيضانات نهر الفرات في الرقة ودير الزور، سوريا. 25 أيار/مايو - 6 حزيران/يونيو 2026.
11. مبادرة IMPACT REACH. المبادرة المشتركة لرصد الأسواق (JMMI) في سوريا. أيار/مايو 2026.
12. يقيس مؤشر استهلاك الغذاء (FCS) جودة النظام الغذائي الحالي للأسرة وتنوعه، استنادًا إلى مدى تكرار استهلاك المجموعات الغذائية المختلفة خلال الأيام السبعة السابقة.
13. يقيس مؤشر استراتيجيات التكيف المختصر (rCSI) السلوكيات التي تلجأ إليها الأسر عندما لا يتوفر لديها ما يكفي من الغذاء، مثل تقليل حجم الوجبات، أو تناول أغذية أقل تفضيلًا، أو اقتراض الغذاء، وعادةً ما يُقاس ذلك خلال الأيام السبعة السابقة. وتشمل استراتيجيات التكيف: الاعتماد على أغذية أقل تفضيلًا أو أعلى تكلفة، واقتراض الغذاء، وتقليل حجم الوجبات، وتقليل استهلاك البالغين للطعام كي يتمكن الأطفال الصغار من تناول الطعام، وتقليل عدد الوجبات اليومية
14. يُعد مؤشر استراتيجيات التكيف المرتبطة بسبل العيش لتلبية الاحتياجات الأساسية (LCSI-EN) مؤشرًا معياريًا للأمن الغذائي، يقيس لجوء الأسر إلى استراتيجيات تكيف قائمة على سبل العيش لتلبية احتياجاتها الأساسية. وتُصنّف هذه الاستراتيجيات، وفقًا لدرجة شدتها، إلى استراتيجيات الإجهاد والأزمة والطوارئ. وتشمل استراتيجيات الطوارئ الشائعة الهجرة بصورة غير نظامية أو الانخراط في أنشطة مهينة اجتماعيًا لتلبية الاحتياجات الأساسية. أما استراتيجيات الأزمة الشائعة، فتشمل بيع الأصول الإنتاجية أو عمل الأطفال دون سن الخامسة عشرة للمساهمة في دخل الأسرة وتلبية احتياجاتها الأساسية.
15. سلة الحد الأدنى للإنفاق من أجل البقاء (SMEB) هي أداة صممتها مجموعة العمل الفنية للاستجابات القائمة على النقد (CBR-TWG) لشمال سوريا. وصُممت السلة لتكون مؤشرًا لتكلفة الحد الأدنى من المواد الملائمة ثقافيًا التي تحتاج إليها أسرة مكونة من ستة أفراد للبقاء على قيد الحياة لمدة شهر واحد، مع استيفاء المعايير الأساسية المتعلقة بالغذاء المغذي واستخدام المياه والنظافة الصحية في شمال سوريا.
16. جميع مصادر الدخل، باستثناء القروض والمساعدات الإنسانية.
17. التلوث بالذخائر غير المنفجرة: النسبة المئوية للأسر التي أفادت، وقت جمع البيانات، بوجود مناطق داخل مجتمعاتها المحلية أو بالقرب منها يُشتبه في احتوائها على ألغام أرضية أو ذخائر غير منفجرة. ولا تمثل الخريطة المعروضة النطاق الفعلي أو التوزع الجغرافي الحقيقي للتلوث بالذخائر غير المنفجرة، بل تعكس التصورات التي أبلغت عنها الأسر المشمولة بالتقييم.